الأمم المتحدة

A/58/488

الجمعية العامة

Distr.: General
17 December 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٨ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد خوسيه ألبرتو بريس **غوتييريس** (غواتيمالا)

أولا - المقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها ٢ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بناء على توصية مكتبها، أن تُدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'' وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٦ و ٧ و ١٤ و ١٦ و ٣٧ المعقودة في ٩ و ١٧ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر على التوالي. ويرد في المحاضر الموجزة ذات الصلة سرد لنظر اللجنة في البند (A/C.2/58/SR.6، و 7، و 14، و 16، و 37). ويسترعى الانتباه أيضا إلى المناقشات العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٢ إلى ٦، في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/58/SR2-6).

٣ - وكان أمام اللجنة لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) ومشروع برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، (A/58/179)؛

191203 191203 03-66073 (A)

(ب) مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون ''تقرير مرحلي عن التدابير المتخذة من أجل تشغيل الصندوق العالمي للتضامن'' (A/58/72-E/2003/53)؛

(ج) رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من المغرب، تحيل البلاغ الختامي والإعلان اللذين اعتمدهما الاجتماع الرابع والثلاثون لرؤساء/منسقي الفروع التابعة لمجموعة الـ ٧٧، المعقودة في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/204)؛

(د) رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من إيطاليا، تحيل وثيقة عنوانها ''مساهمة إيطاليا في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون'' (A/58/437)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود بمقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (A/58/415-S/2003/952).

٤ - وفي الجلسة ٦، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس وحدة القضاء على الفقر، والعمالة، شُعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعرض تقرير الأمين العام.

٥ - وفي الجلسة نفسها، قام وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدلاء ببيان (انظر A/C.2/58/SR.6).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/58/L.3 و A/C.2/58/L.57

٦ - وفي الجلسة ١٤ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥'' (A/C.2/58/L.3)، وفيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قرارها ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذي أعلنت فيه سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، وطلبت فيه أن يكون الاحتفال بهذه السنة مناسبة خاصة للدفع قدما ببرامج الائتمانات الصغيرة في جميع البلدان، خاصة في البلدان النامية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٥٢/١٩٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي تؤكد فيه على دور الائتمانات الصغيرة كوسيلة هامة للقضاء على الفقر تشجع الإنتاج ومزاولة الأعمال الحرة وتؤدي إلى تمكين من يعيشون في الفقر، وخاصة النساء،

”**وإذ تشدد** على ضرورة أن تتاح لمن يعيشون في الفقر فرص الحصول على طائفة من الأدوات المالية، خاصة الائتمانات، التي تعزز قدرتهم على زيادة دخولهم وإيجاد الأصول والتخفيف من ضعفهم في أوقات الشدة،

”**وإذ تقر** بالحاجة إلى تيسير فرص حصول من يعيشون في الفقر على الائتمانات الصغيرة لتمكينهم من الاضطلاع بمشاريع صغرى لإيجاد أعمال حرة لهم والمساهمة في تمكينهم، وخاصة النساء،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام الذي يتضمن مشروع برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥؛

”٢ - **تؤكد** على أن الاحتفال بسنة ٢٠٠٥ بوصفها السنة الدولية للائتمانات الصغيرة سيوفر فرصة هامة لزيادة الوعي بأهمية الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، وتبادل الممارسات الجيدة، ومواصلة تعزيز البرامج التي تدعم القطاعات المالية المستدامة التي تخدم مصلحة الفقراء في جميع البلدان؛

”٣ - **تدعو** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية، إلى الاضطلاع معا بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها؛

”٤ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء لجان تنسيق وطنية أو مراكز للاتصال توكَل إليها مسؤولية تعزيز الأنشطة المتصلة بالإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها؛

”٥ - **تدعو أيضا** الدول الأعضاء، والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى التعاون على الإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها، والتوعية بأهمية الائتمانات الصغيرة والتعريف بها وبدورها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسبل التي يمكن بها أن تؤدي إلى تمكين الناس وتساهم في تنمية المجتمعات المحلية بصورة مستدامة؛

”٦ - **تشجع** على عقد لقاءات إقليمية ودون إقليمية بشأن الائتمانات الصغيرة، وترحب في هذا الصدد بعقد اجتماع مجلس مؤتمر قمة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالائتمانات الصغيرة، المقرر انعقاده في داكا، ببنغلاديش، في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

”٧ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات، على تقديم التبرعات وأشكال أخرى من الدعم للسنة الدولية، وفق المبادئ التوجيهية الخاصة بالسنوات الدولية؛

”٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن الإعداد للاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)‘“.

٧ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قامت نائبة الرئيس، أولريكا كرونيبرغ - موسبرغ (السويد) بعرض مشروع قرار بعنوان ”برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥“ (A/C.2/58/L.57) وتصويبه شفويا، مقدمة إياه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.3.

٨ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.57 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٦ من مشروع القرار الأول).

١٠ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.57، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.3 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/58/L.4 و A/C.2/58/L.66

١١ - وفي الجلسة ١٦ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين بتقديم مشروع قرار بعنوان ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، (A/C.2/58/L.4) وتنقيحه شفويا. وفيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

''**وإذ تشير** إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

''**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

''**وإذ تضع في اعتبارها** نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

''**وإذ تؤكد** الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

''**وإذ تسلم** أنه لكي ما تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف،

''**وإذ تدرك** الإمكانات الضخمة التي يتمتع بها الصندوق العالمي للتضامن من أجل المساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تشدد** على أن القضاء على الفقر هو أخطر تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في كل بلد تقع على عاتق البلد المعني ذاته، وأنه رغم أن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن إيفاؤه حقه من التركيز، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الأصعدة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، في إطار الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالفقر؛

”٣ - **تؤكد أيضا** أن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يزال ضعيفا وبطيئا بسبب استمرار الاختلالات الهيكلية وبطء النمو في البلدان المتقدمة النمو واستمرار المصاعب الحادة التي تواجه البلدان النامية في مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يحد من قدرتها إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها الوطنية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

”٤ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي معالجة مسألة القضاء على الفقر بصورة متكاملة، حسبما يتجلى في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة تنفيذ جوهانسبرغ“)، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من قبيل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية وعلى صعيد الجماعات، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه والمرافق الصحية، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة بالفئات المحرومة والضعيفة، وذلك بشكل يؤدي إلى زيادة الفرص والخيارات المتاحة أمام من يعيشون في فقر، وتمكينهم من بناء إمكانياتهم وتعزيزها بحيث يمكن تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع البلدان في هذا الصدد على تطوير سياساتها الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، عن طريق ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

”٥ - **تدرك** أن عددا متزايدا من البلدان قد كثفت من جهودها لتقرير عمليات اتخاذ القرار بالمشاركة وتحسين جوانب المساءلة والشفافية في الشؤون العامة؛

"٦ - **تعرب عن أسفها** للتقدم المتواضع الذي تم إحرازه في الوفاء بالالتزامات التي عقدها المجتمع الدولي والحكومات مع تشديدها على أهمية حسن الإدارة على الصعيد العالمي لكونها عاملا أساسيا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المتكاملة؛

"٧ - **تعرب عن أسفها كذلك** لأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون بالمكسيك في الفترة من ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قد فشل في الوصول إلى اتفاق لمعالجة مصالح واهتمامات البلدان النامية التي كانت لها آثار سلبية على جهود هذه البلدان الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتدعو إلى تنفيذ خطة الدوحة التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في المفاوضات القادمة في جنيف؛

"٨ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وتدعو إلى تنفيذ توافق الآراء في مونتيري ورصده وتقييمه من جانب الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية من أجل المضي بالعملية قدما مع مراعاة الأهمية لتحقيق إنصاف أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية وإتاحة فرصة أكبر لسماع صوت البلدان النامية في عمليات وهياكل صنع القرار المتعددة الأطراف؛

"٩ - **تؤكد** أن المساعدة الخارجية والتعاون الدولي عنصران رئيسيان في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية استغلال مواردها بشكل كامل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتصورة في الإعلان بشأن الألفية؛

"١٠ -**تسلم** بأنه سيلزم زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وبأنه من الضروري من أجل إيجاد الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون هناك تعاون من أجل مواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والدولي، بغرض تعزيز فعالية المعونة، وتطلب في هذا الشأن إلى البلدان التي أعلنت عن زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن تفي بالتزاماتها هذه في أقرب وقت ممكن؛

"١١ -**تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية،

وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، أن تبذل جهودا ملموسة لتحقيق ذلك، كما تمت إعادة التأكيد على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتشيد بالمانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية الاضطلاع بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

"١٢ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة مؤاتية داخلية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

"١٣ - **تلاحظ مع بالغ القلق** أن استمرار مشاكل البلدان النامية فيما يتعلق بالديون وخدمة الديون وهو ما يؤثر سلبا على جهودها في تحقيق التنمية وتشدد على ضرورة أن يتحمل الدائنون والمدينون المسؤولية لمنع حالات الدين الذي لا تتوفر القدرة على الوفاء به وحلها وتوفير إمكانات تحقيق الدين حسب الاقتضاء وإلغاء الدين من أجل تعزيز الأنشطة الرامية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتدعو إلى التقيد الكامل والعاجل والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

"١٤ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

"١٥ - **تؤكد من جديد** أهمية تمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني كعاملين أساسيين وحيويين للاستراتيجيات الفعالة للقضاء على الفقر؛

"١٦ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين مَن يعيشون

في فقر، وتشدد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

"١٧ - **تدرك** الآثار المدمرة الناجمة من فيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في جميع المناطق وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة هذه الأمراض وترحب بالمؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي سيعقد في تايلند في عام ٢٠٠٤ كما ترحب في هذا الصدد بالاتفاق الذي تم مؤخرا بشأن الفقرة ٦ من الإعلان المتعلق ببنود جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد في الدوحة؛

"١٨ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم باتخاذ خطوات لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن وذلك بإنشاء لجنة رفيعة المستوى على وجه السرعة لتحديد استراتيجية الصندوق وتعبئة الموارد؛

"١٩ - **تسلم** بالحاجة إلى توسيع مشاركة البلدان النامية في الجهود المشتركة للتغلب على الفقر وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات التي قامت بها البلدان النامية بما فيها تلك التي أعلن عنها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؛

"٢٠ - **تحيط علما** بالمبادرات التي نفذتها المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للتغلب على الفقر المدقع؛

"٢١ - **تسلم** بالدور الحيوي الذي تلعبه عمليات الائتمان الصغيرة وعمليات التمويل الصغيرة في القضاء على الفقر وتمكين المجموعات الضعيفة وتنمية المجتمعات المحلية الريفية وتشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم مشاريع الائتمان الصغيرة وإنشاء مؤسسات للائتمان الصغير وتطوير قدرتها كما تدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

"٢٢ - **تؤكد** ما أقره إعلان الألفية من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث يظل الفقر تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

”٢٣ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على الفقر وتقرير التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية والشراكة المقررة مع المجتمع الدولي؛

”٢٤ - **تدعو** حكومات أقل البلدان نموا وشركاءها الإنمائيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في بروكسل في الفترة من ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

”٢٥ - **ترحب** باعتماد برنامج عمل ألماتي الذي اعتمد أثناء المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وتؤكد على أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب تعاونا فعالا بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وشركائها الإنمائيين؛

”٢٦ - **تؤيد** الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في موريشيوس في عام ٢٠٠٤؛

”٢٧ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل للقرار ٥٧/٢٧٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما القضاء على الفقر والجوع وتؤكد من جديد في هذا السياق، القرار المتعلق بتنظيم حدث رئيسي في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛

”٢٨ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

”٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)‘“.

١٢ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، قامت نائبة رئيس اللجنة، أولريكا كرونينبرغ - موسبرغ (السويد)، بعرض مشروع قرار معنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/C.2/58/L.66)، قدمته على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.4.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل البرازيل بتصويب نص المشروع شفويا على النحو التالي:

(أ) تنقيح العنوان الوارد فوق الفقرة ٣٢ من منطوق مشروع القرار والذي كان نصه:

أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

ليصبح كما يلي:

أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

(ب) تنقيح العبارة الواردة في نهاية الفقرة ٣٣ من منطوق مشروع القرار، والتي كان نصها ”وفقا لمبادئها وأهدافها وأولوياتها“ لتصبح ”وفقا لمبادئ الشراكة الجديدة وأهدافها وأولوياتها“؛

(ج) إضافة عبارة ”وأن هنالك مجالا لعقد حدث رئيسي“ إلى نهاية الفقرة ٣٦ من المنطوق.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.66، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٦، مشروع القرار الثاني).

١٥ - وفي ضوء مشروع القرار A/C.2/58/L.66 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.4 بسحبه.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذي أعلنت فيه سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، وطلبت فيه أن يكون الاحتفال بهذه السنة مناسبة خاصة للدفع قدما ببرامج الائتمانات الصغيرة في جميع البلدان، خاصة البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٢/١٩٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي أكدت فيه على دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير كوسيلة هامة لمكافحة الفقر من شأنها أن تشجع على تكوين الأصول، والعمالة، والأمن الاقتصادي، وتمكين الفقراء، وخاصة النساء،

وإذ تشدد على ضرورة إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير للفقراء في المناطق الريفية والحضرية بما يعزز قدرتهم على زيادة دخولهم وإيجاد الأصول والتخفيف من ضعفهم في أوقات الشدة،

وإذ تضع في اعتبارها ما لوسائط التمويل الصغير، كالائتمان والتوفير وما يتصل بذلك من الخدمات التجارية، من أهمية في توفير فرص للفقراء للحصول على رأس المال،

وإذ تقر بالحاجة إلى تيسير فرص حصول الفقراء على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير لتمكينهم من الاضطلاع بمشاريع صغرى لإيجاد أعمال حرة لهم والمساهمة في تمكينهم، وخاصة النساء،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام الذي يتضمن مشروع برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥[(١)]؛

٢ - **تؤكد** على أن الاحتفال بسنة ٢٠٠٥ بوصفها السنة الدولية للائتمانات الصغيرة سيوفر فرصة هامة لزيادة الوعي بأهمية الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر، وتقاسم الممارسات الجيدة، ومواصلة تعزيز التطورات في القطاع المالي بما يدعم توفير الخدمات المالية المستدامة التي تراعي مصلحة الفقراء في جميع البلدان؛

---

(١) A/58/179.

٣ - **تدعو** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى الاضطلاع معا بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها؛

٤ - **تقر** بأهمية زيادة حجم الخدمات المقدمة في مجال الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير، واستخدام السنة الدولية كقاعدة للبحث عن سبل لتعزيز أثر التنمية واستدامتها من خلال تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء لجان تنسيق وطنية أو مراكز للاتصال توكَل إليها مسؤولية تعزيز الأنشطة المتصلة بالإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها؛

٦ - **تدعو أيضا** الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى التعاون على التحضير للسنة الدولية والاحتفال بها، والتوعية بأهمية الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير والتعريف بها؛

٧ - **تقر** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢]، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

٨ - **تشجع** على تنظيم أحداث إقليمية ودون إقليمية بشأن الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير، وترحب في إطارها بعقد اجتماع مجلس مؤتمر قمة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالائتمانات الصغيرة في داكا، في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

٩ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات، على تقديم التبرعات و/أو أشكال أخرى من الدعم للسنة الدولية، وفق المبادئ التوجيهية الخاصة بالسنوات الدولية؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن التحضير للاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“.

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

مشروع القرار الثاني
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه، في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٣)]،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(٤)] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٥)]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د إ - ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلم بأنه رغم انخفاض معدل الفقر في بعض البلدان، فإنه يجري تهميش بعض البلدان النامية والمجموعات المحرومة وثمة غيرها في خطر التعرض للتهميش والإقصاء الفعلي من الإفادة من منافع العولمة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين البلدان وفي داخلها، الأمر الذي يعوق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أخطر تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وأن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الأصعدة لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٣ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك مشاركة عادلة في منافع العولمة وذلك حتى تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١] لا سيما هدف القضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛

٤ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والأوضاع والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، وتغذي أمورا من بينها التكامل الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في الفقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

---

(٦) A/58/179.

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٥ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق الآراء في مونتيري[٢] تنفيذا تاما وفعالا؛

٦ - **تؤكد مجددا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال تناول الأنماط الدولية للمال والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير على فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي المصغر، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وضرورة رفد الجهود المبذولة لإصلاح المعمارية المالية الدولية بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، ذا الطابع الشمولي القائم على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، فضلا عن تحرير التجارة تحريرا ذا معنى، يمكن أن ينشطا التنمية على نحو كبير في العالم كله، وأن يعودا بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٧ - **تؤكد مجددا أيضا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية المتجاوبة مع احتياجات الناس للهياكل الأساسية المحسَّنة تشكل أساس النمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات السوقية والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر أيضا؛

٨ - **تسلم** بالدور الكبير الذي يمكن للتجارة أن تلعبه كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر وتعرب عن أسفها لأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون بالمكسيك في الفترة من ١٠إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قد فشل في الوصول إلى اتفاق وتدعو إلى استئناف المفاوضات وتنفيذ خطة الدوحة التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٧]؛

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

٩ - **تسلم** بمسؤولية جميع الحكومات عن اعتماد سياسات ترمي إلى منع ومكافحة ممارسات الفساد على الصعيدين الوطني والمحلي، وترحب في هذا الخصوص باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٨]؛

١٠ - **تؤكد** أن التعاون الدولي، بالإضافة إلى السياسات الداخلية المتسقة عنصر رئيسي في استكمال ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية استغلال مواردها الداخلية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر ولضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتصورة في إعلان الألفية[٢]؛

١١ - **تكرر التأكيد** على أنه يلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وبأنه من الضروري من أجل إيجاد الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن يكون هناك تعاون من أجل مواصلة تحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والدولي، لتعزيز فعالية المعونة، وتطلب في هذا الشأن إلى البلدان التي أعلنت عن زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن توفر هذه الموارد في أقرب وقت ممكن، وتحيط علما في هذا السياق بالاتجاه المتصاعد في الآونة الأخيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، أن تبذل جهودا ملموسة لتحقيق ذلك، كما تمت إعادة التأكيد على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[٩]، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

---

(٨) القرار ٥٨/٤.

(٩) انظر A/CONF.191/11.

١٣ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة مؤاتية داخلية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

١٤ - **تسلم أيضا** بأنه يجب على الدائنين والمدينين تحمل المسؤولية عن منع حالات الدين الذي لا تتوفر القدرة على الوفاء به وحلها وبأن تخفيف عبء الدين يمكن أن يلعب دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

١٦ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه عمليات الائتمان والتمويل الصغيرة في استئصال الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم الوصول إلى الائتمان الصغير وتنمية مؤسسات التمويل الصغير وتعزيز قدرتها، وتناشد المجتمع الدولي دعم تلك الجهود؛

سياسات للقضاء على الفقر

١٧ - **تؤكد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[١٠]، مع مراعاة أهمية تمكين النساء، والاستراتيجيات القطاعية في مجالات مثل التعليم وتنمية الموارد البشرية والصحة والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والمحلية وتنمية المجتمعات، والعمالة المنتجة والسكان والبيئة والموارد الطبيعية والمياه والمرافق الصحية والزراعة

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 وتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

والأمن الغذائي والطاقة والهجرة والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات الضعيفة والمحرومة، بما يزيد الفرص والخيارات المتاحة لمن يعيشون في الفقر، ويتيح لهم بناء ودعم إمكاناتهم من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع البلدان في هذا الصدد على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، حسبما يكون ملائما، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

١٨ - **تؤكد** في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر حيثما توجد، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

١٩ - **تدرك أيضا** أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة مواءمة تلك الممارسات الأفضل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٠ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة نشطة وواضحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما، وتشجع استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدخال بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢١ - **كما تؤكد مجددا** على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن استدامتها، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٢ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للفتيات، في تمكين من يعيشون في فقر، وتشدد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[(١١)]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

(١١) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باريس، ٢٠٠٠.

٢٣ - **تدرك** الآثار المدمرة الناجمة من فيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى على جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة هذه الأمراض وتحيط علما بعقد المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي سيعقد في تايلند في عام ٢٠٠٤ وترحب في هذا الصدد بالقرار الذي اعتمده أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة المتصلة بالتجارة[١٢]؛

٢٤ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب السليمة وتشدد في هذا الصدد على هدف تحقيق تخفيض بنسبة النصف، بحلول ٢٠١٥، بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب السليمة أو على تحمل تكاليفه، ونسبة السكان الذين لا تتوفر لهم المرافق الصحية الأساسية، حسب ما جرى تأكيده مجددا في خطة تنفيذ جوهانسبرغ؛

٢٥ - **تسلم** بأن عدم كفاية مرافق الإسكان يظل يشكل تحديا ملحًّا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدحمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل يتزايد عدد سكان الأكواخ، الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحسين كبير لمستويات معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٢٦ - **تعترف أيضا** بالإسهام المهم الممكن لصندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف؛

٢٧ - **تؤكد** تأييدها لقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إنشاء صندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر ولتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، بينما تشدد على الطابع الطوعي للمساهمات وعلى ضرورة تجنب أي ازدواجية مع صناديق الأمم الموجودة فعلا، وتشجع دور القطاع الخاص والمواطنين الأفراد بالنسبة للحكومات في تمويل الجهود، كما هو موضح في خطة تنفيذ جوهانسبرغ؛

---

(١٢) WT/MIN (01)/Dec.12. متاح على الإنترنت في العنوان http://docsonline.wto.org.

٢٨ - **تشجع** الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد على المساهمة في صندوق التضامن العالمي؛

٢٩ - **تطلب** في هذا الصدد إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم باتخاذ مزيد من التدابير لتشغيل الصندوق العالمي للتضامن وذلك بالقيام على وجه السرعة بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى التي تتمثل مهمتها في تحديد استراتيجية الصندوق وتعبئة الموارد لتمكينه من بدء أنشطته في مجال التخفيف من الفقر؛

٣٠ - **تسلم** بأهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في الجهود المشتركة بما في ذلك بين البلدان النامية، للتغلب على الفقر المدقع وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات التي قامت بها البلدان النامية بما فيها تلك التي أعلن عنها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؛

٣١ - **ترحب** بالمبادرات التي نفذتها المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للتغلب على الفقر المدقع؛

أفريقيا، وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٢ - **تؤكد** ما أقره إعلان الألفية من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

٣٣ - **تؤكد مجددا** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٣]، وتشجع بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة بها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعو الدول المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة هذه الشراكة الجديدة، التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية، والشراكة المعززة مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ الشراكة الجديدة وأهدافها وأولوياتها؛

٣٤ - **تدعو** حكومات أقل البلدان نموا وشركاءها الإنمائيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[١٤] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٥] لصالح أقل البلدان نموا المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛

٣٥ - **تشدد** على التحدي الكبير القائم في مجال الحد من الفقر والمتجسد في المعوقات الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية وهشاشة وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية،

---

(١٣) A/57/304، المرفق.

(١٤) A/CONF.191/12.

(١٥) A/CONF.191/11.

وترحب في هذا الصدد باعتماد برنامج عمل ألماتي[١٦] في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في ألماتي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وتدعم الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٧]، المقرر عقده في موريشيوس عام ٢٠٠٤؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٣٦ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل للقرار ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية ولا سيما القضاء على الفقر والجوع، وتلاحظ في هذا السياق، القرار المتعلق بإجراء استعراض في عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، وأن هنالك مجالا لعقد حدث رئيسي؛

٣٧ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية، في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

---

(١٦) A/CONF.202/3، المرفق الأول.

(١٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفرع ١، القرار ١، الملحق الثاني.